



دروس في النظرية العامة للقانون

موجه لطلبة السنة الأولى ليسانس (ل م د)
(السداسي الأول)

من اعداد
الدكتورة: دلال وردة

أستاذ محاضر «أ»

بكلية الحقوق والعلوم السياسية - تلمسان -

قسم الحقوق

2023



مؤسسة الكتاب القانوني



ابن النديم للنشر والتوزيع

فهرس المحتويات

09	مقدمة
11	الفصل الأول: ماهية القاعدة القانونية
13	المبحث الأول: مفهوم القاعدة القانونية
13	المطلب الأول: تعريف القانون
13	الفرع الأول: الأصل اللغوي لكلمة قانون
14	الفرع الثاني: الاستعمالات المختلفة لكلمة قانون
14	أولاً- استثنائ علم القانون لمصطلح قانون
15	ثانياً- المعنى العام لكلمة قانون
16	ثالثاً- استعمال كلمة قانون في معنى التشريع
16	رابعاً- استعمال كلمة قانون في معنى التقنين
17	خامساً- القانون والحق
17	المطلب الثاني: خصائص القاعدة القانونية
17	الفرع الأول: القاعدة القانونية قاعدة سلوك اجتماعي
17	أولاً- المقصود بالسلوك
18	ثانياً- القانون وليد البيئة الاجتماعية ومرتبطة بها
19	ثالثاً- القانون ضرورة اجتماعية
19	الفرع الثاني: القاعدة القانونية قاعدة عامة ومجردة
19	أولاً- معنى التجريد والعمومية
20	ثانياً- الحكمة من عمومية القاعدة القانونية وتجريدها
20	الفرع الثالث: القاعدة القانونية قاعدة ملزمة مقترنة بجزاء
21	أولاً- معنى الإلزام والجزاء
21	ثانياً- ضرورة الجزاء
21	ثالثاً- خصائص الجزاء
22	رابعاً- أنواع الجزاء
25	المبحث الثاني: علاقة القاعدة القانونية بقواعد السلوك الاجتماعي الأخرى
25	المطلب الأول: علاقة القواعد القانونية بقواعد الدين
26	الفرع الأول: من حيث المصدر والمضمون
26	أولاً- من حيث المصدر
26	ثانياً- من حيث المضمون
27	الفرع الثاني: من حيث الغاية والجزاء
27	أولاً- من حيث الغاية
28	ثانياً- من حيث الجزاء
28	المطلب الثاني: علاقة القواعد القانونية بقواعد الأخلاق وقواعد المجاملات والعادات والتقاليد
28	الفرع الأول: علاقة القواعد القانونية بقواعد الأخلاق
29	أولاً- من حيث المضمون

- 30.....ثانيا- من حيث الغاية :
30.....ثالثا- من حيث الجزاء :
31.....الفرع الثاني: علاقة القواعد القانونية بقواعد المجاملات والعادات والتقاليد :
31.....أولا- من حيث الغاية :
31.....ثانيا- من حيث الجزاء :
33.....الفصل الثاني: تقسيمات القاعدة القانونية :
35.....المبحث الأول: تقسيم القانون إلى قانون عام وقانون خاص :
36.....المطلب الأول: معيار وأهمية التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص :
36.....الفرع الأول: معيار التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص :
36.....أولا: معيار الأشخاص أطراف العلاقة القانونية :
37.....ثانيا: معيار طبيعة القواعد القانونية :
37.....ثالثا: معيار طبيعة المصلحة :
38.....رابعا: معيار صفة الأشخاص أطراف العلاقة القانونية :
39.....الفرع الثاني: أهمية تقسيم القانون إلى عام وخاص :
39.....أولا: في مجال الامتيازات :
40.....ثانيا: في مجال العقود :
40.....ثالثا: في مجال الأموال العامة :
40.....رابعا: في مجال الاختصاص القضائي :
40.....المطلب الثاني: فروع القانون العام والقانون الخاص :
40.....الفرع الأول: فروع القانون العام :
41.....أولا: القانون العام الخارجي :
43.....ثانيا: القانون العام الداخلي :
45.....الفرع الثاني: فروع القانون الخاص :
46.....أولا- القانون المدني :
47.....ثانيا- القانون التجاري :
48.....ثالثا- القانون البحري :
48.....رابعا- القانون الجوي :
49.....خامسا- قانون العمل :
50.....سادسا- قانون الإجراءات المدنية والإدارية :
50.....سابعا- القانون الدولي الخاص :
المبحث الثاني: تقسيم القواعد القانونية من حيث درجة الالتزام إلى قواعد
51.....أمرة ومكملة :
51.....المطلب الأول: مفهوم القواعد الأمرة والمكملة :
52.....الفرع الأول: مفهوم القواعد الأمرة :
52.....أولا: تعريف القواعد الأمرة :
52.....ثانيا: أثر مخالفة القاعدة الأمرة :
52.....الفرع الثاني: مفهوم القواعد المكملة أو المضرة :

53.....	المطلب الثاني، معايير التمييز بين القواعد الآمرة والقواعد المكملية :
54.....	الفرع الأول، المعيار اللفظي،
54.....	أولا، مضمون المعيار،
54.....	ثانيا، أمثلة عن القواعد الآمرة والمكملية استنادا على المعيار اللفظي،
55.....	الفرع الثاني، المعيار المعنوي :
55.....	أولا، مضمون المعيار،
56.....	ثانيا، المقصود بالنظام العام والآداب العامة،
59.....	الفصل الثالث، مصادر القاعدة القانونية،
62.....	المبحث الأول، التشريع كمصدر أصلي رسمي للقانون،
63.....	المطلب الأول، مفهوم التشريع،
63.....	الفرع الأول، تعريف التشريع،
63.....	الفرع الثاني، خصائص التشريع،
63.....	أولا- التشريع يتضمن قاعدة قانونية،
64.....	ثانيا- التشريع يتضمن قاعدة مكتوبة،
64.....	ثالثا- التشريع يصدر عن السلطة المختصة،
64.....	المطلب الثاني، أنواع التشريع،
65.....	الفرع الأول، التشريع الأساسي (الدستور)،
65.....	أولا- تعريف الدستور،
65.....	ثانيا- طرق وضع الدساتير،
66.....	ثالثا- أنواع الدساتير، الدساتير نوعان،
67.....	رابعا- كيفية تعديل الدستور،
68.....	الفرع الثاني، التشريع العضوي والتشريع العادي،
68.....	أولا- المقصود بهما،
70.....	ثانيا- السلطة المختصة بوضعهما،
72.....	ثالثا- مراحل وضع التشريع العادي والتشريع العضوي،
76.....	الفرع الثالث، التشريع الفرعي (الوائح)،
76.....	أولا- معنى التشريع الفرعي،
76.....	ثانيا- السلطة المختصة بوضع التشريع الفرعي،
76.....	ثالثا- أنواع اللوائح،
78.....	المطلب الثالث، رقابة دستورية التشريعات،
79.....	الفرع الأول، الرقابة على صحة التشريعات العادية (أودستورية القوانين)،
80.....	الفرع الثاني، الرقابة على صحة التشريعات الفرعية (قانونية اللوائح ودستوريتها)،
83.....	المبحث الثاني، المصادر الاحتياطية والتفسيرية للقانون،
83.....	المطلب الأول، المصادر الرسمية الاحتياطية للقانون،
83.....	الفرع الأول، الشريعة الإسلامية،
85.....	الفرع الثاني، العرف،

85.....	أولاً- تعريف العرف:
85.....	ثانياً- أركان العرف:
88.....	ثالثاً- نتائج تخلف العرف عن التشريع في المرتبة:
89.....	الفرع الثالث: مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة:
91.....	المطلب الثاني: المصادر التفسيرية:
91.....	الفرع الأول: الفقه:
91.....	أولاً- المقصود بالفقه: نقصد بالفقه أحد المعنيين الآتين:
92.....	ثانياً- مدى اعتبار الفقه كمصدر من مصادر القانون:
93.....	الفرع الثاني: القضاء:
93.....	أولاً- المقصود بالقضاء:
93.....	ثانياً- مكانة القضاء بين مصادر القانون:
95.....	الفصل الرابع: تطبيق القاعدة القانونية:
98.....	المبحث الأول: نطاق تطبيق القاعدة القانونية:
98.....	المطلب الأول: نطاق تطبيق القانون من حيث الأشخاص (مبدأ عدم جواز الاعتذار بجهل القانون):
99.....	الفرع الأول: مضمون وأساس مبدأ عدم جواز الاعتذار بجهل القانون:
99.....	أولاً- مضمون المبدأ:
99.....	ثانياً- أساس المبدأ:
100.....	الفرع الثاني: نطاق تطبيق مبدأ عدم جواز الاعتذار بجهل القانون:
100.....	أولاً: من حيث مصدر القواعد القانونية:
100.....	ثانياً: من حيث طبيعة القواعد القانونية:
100.....	الفرع الثالث: الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم جواز الاعتذار بجهل القانون:
102.....	أولاً: الاستثناء المسلم به (القوة القاهرة):
103.....	ثانياً: الاستثناءات موضع الخلاف:
106.....	المطلب الثاني: نطاق تطبيق القانون من حيث المكان:
107.....	الفرع الأول: مبدأ إقليمية القوانين:
108.....	الفرع الثاني: مبدأ شخصية القوانين:
108.....	الفرع الثالث: مبدأ الإقليمية هو الأصل ومبدأ الشخصية هو الاستثناء:
108.....	الفرع الرابع: موقف المشرع الجزائري من مبدأ إقليمية ومبدأ شخصية القوانين:
109.....	أولاً: مبدأ الإقليمية هو الأصل في القانون الجزائري:
110.....	ثانياً: الاستثناءات الواردة على مبدأ إقليمية القانون الجزائري:
113.....	المطلب الثالث: نطاق تطبيق القانون من حيث الزمان:
114.....	الفرع الأول: إلغاء القاعدة القانونية:
114.....	أولاً: تعريف الإلغاء:
114.....	ثانياً: السلطة التي تملك الإلغاء:

115.....	ثالثا، أنواع الإلغاء؛
117.....	الفرع الثاني، تنازع القوانين من حيث الزمان؛
117.....	أولا، مبدأ عدم رجعية القانون الجديد؛
120.....	ثانيا، مبدأ الأثر المباشر أو الفوري للقانون الجديد؛
123.....	المبحث الثاني، تفسير القاعدة القانونية؛
124.....	المطلب الأول، أنواع التفسير؛
124.....	الفرع الأول، التفسير التشريعي؛
125.....	الفرع الثاني، التفسير القضائي؛
126.....	الفرع الثالث، التفسير الفقهي؛
126.....	المطلب الثاني، مدارس التفسير؛
126.....	الفرع الأول، مدرسة الشرح على المتون؛
126.....	أولا، مضمونها والأسس التي تقوم عليها؛
128.....	ثانيا، تقديرها؛
129.....	الفرع الثاني، المدرسة التاريخية (أو الاجتماعية)؛
129.....	أولا، مضمونها وأسسها؛
129.....	ثانيا، تقدير المدرسة؛
130.....	الفرع الثالث، مدرسة البحث العلمي الحر (المدرسة العلمية)؛
130.....	أولا، مضمونها وأسسها؛
131.....	ثانيا، تقديرها؛
133.....	خاتمة؛
135.....	قائمة المراجع؛
141.....	فهرس المحتويات؛